" ملامح التجديد في تأويلات أهل السنّة "

دراسة تفسيرية

الدكتور

محـمد عـواد الخـوالـدة

عميد كلية الشريعة / جامعة جرش / الأردن

أستاذ مساعد في التفسير وعلوم القران

ملخّص:

تتناول هذه الدراسة ابرز سمات المنهج التجديدي الذي نحاه الإمام الماتريدي في تفسيره " تأويلات أهل السنّة"، والتي أهمها فلسفته التي ذكرها في مقدمته– التي لم تصل إلينا كاملة حسب اطلاعي– حول العلاقة بين التفسير والتأويل، وهي بحق نقطة الانطلاق نحو التحرر من التفسير التقليدي، ذلك التحرر القائم على احترام النقل الموافق للعقل واللغة والسياق وغيرها، كما كان لصاحبه السبق في إظهار لون من ألوان التفسير المسمّى "التفسير العقدي" ، والذي لم يكن مألوفا من قبل، فكان ألمعيا في الذود عن عقيدة أهل السنة، بارعاً في الرد على المخالفين وجمع الأقوال وتمحيصها بأسلوب دقيق رصين، ومن أبرز معالم التفسير الماتريدي أنّه تفسير بالرواية والدراية على حدّ سواء، ولولا أنّه رحمه الله استغنى عن سند الروايات بالكلية لفاق – حسب اعتقادي– جامع البيان في ذلك، ومع هذا فإنّه مرجع رئيس لا يمكن أن يستغني عنه طالب العلم الدّارس للتفسير بالمأثور، وأمّا من جهة الدراية فيكفينا أنه منح العقل الدور كلّه في تدبّر كتاب الله، فنجده يعتمد على العقل ويستعين به على فهم القرآن، فالنظر العقلي عنده منهج مهم في التأويل.

Abstract

This study deals with the most prominent features of the modernist approach that Imam al-Matridi directed in his interpretation of Ahl al-Sunnah's interpretations. The most important of which is his philosophy, which he mentioned in his introduction, which did not reach us in full according to my knowledge about the relationship between interpretation and interpretation. , That freedom based on respect for the transfer corresponding to the mind and language and context, and others, and was his predecessor to show a color of the interpretation of the interpretation of the name, "interpretation of nodal", which was not familiar before, was brilliant in defending the doctrine of the Sunnis, brilliant in responding to violators Collecting statements and examining them in d And the most important features of the interpretation of the Matridi interpretation of the novel and know-how alike, and that it was God's mercy, dispense with the support of the novels of the College of the Accord - in my opinion - the mosque statement in that, but this is a reference head can not be dispensed with , And on the one hand know that it gives the mind the whole role in the management of the book of God, we find it depends on the mind and use it to understand the Koran, mental view has an important approach to interpretation.

المقدمة

الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ليكون للعالمين نذيرا، ورقّاه في مراتب البلاغة إلى مقام" قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ **الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا** بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا **يَأْتُونَ** بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا "، والصلاة والسلام على نبينا – ﷺ– تسليما كثيرا

أما بعد

فإن أعظم ما تتنافس به الأمم العلم الذي هو حياة القلوب، وأجل أصنافه هي العلوم الشرعية، وعلم التفسير أعلاها شأنا، وأقواها برهانا ، وأوثقها بنيانا، لأنه موضوع أعظم كتاب " لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه".

وقد مر علم التفسير بمراحل عدة، ومع كثرة التفاسير وأهميتها، يظهر تفسير الإمام الماتريدي– رحمه الله–تأويلات أهل السنة، التفسير الذي كان لصاحبه السبق في إظهار لون من ألوان التفسير العقدي، والذي لم يكن مألوفا من قبل، فكان ألمعيا في الذود عن عقيدة أهل السنة، بارعا في تفسير آيات الأحكام، وبيان اللغة وإرساء الكثير من قواعد علوم البلاغة والقرآن، ويكفيه فخرا أنّه بزّ غيره بهذا التفسير، حتى قال أحد مترجميه" وهو كتاب لا يوازيه فيه كتاب، بل لا يدانيه شيء من تصانيف من سبقه في ذلك الفن"

أهمية البحث:

يظهر أهمية هذا البحث بما قلته آنفا، إذ أنها تبحث في تفسيرٍ هو من التفاسير المتقدمة عصرا، وبيان ملامح التجديد الذي نحاه الماتريدي في تفسيره، حيث قام منهجه على الاعتماد على العقل بإرشاد من الشرع، ويستعين على فهم القران، لأن النظر عنده من مصادر العلم، سواء أكان ذلك في آيات الاعتقاد،

والرد على المخالفين وجمع الأقوال وتمحيصها بأسلوب دقيق رصين مبنية على فلسفته في التفريق بين التأويل والتفسير.

غرض اختياري لهذا البحث:

قصدت من هذا البحث المزيد من التعرف على ملامح التجديد التي قامت في تفسير الماتريدي، والذي كان في عصره نقلة جديدة لفتح باب الاجتهاد ونقض التقليد، والجمع بين إرساء قواعد العقيدة الماتريدية والتي تسير مع عقيدة الأشاعرة في إطار واحد، مع اختلافات فرعية أجازها الاشاعرة عقلا وأجازها الماتريدي عقلا ونقلا

ومن خلال بيان ملامح التجديد التي أضافها الماتريدي يمكننا الوصول إلى نتيجة البحث المرجوّة وهي إثبات موسوعيّة الماتريدي الفذّة في هذا الفن العظيم، وبيان مدى تأثر من جاء بعده من علماء التفسير، ورجوعهم إلى تفسير تأويلات أهل السنّة.

مشكلة البحث:

يقوم البحث على سؤال رئيس يتفرع عنه عدة أسئلة:

سؤال البحث: ما ابرز ملامح التجديد في التفسير الماتريدي

- ما أهم ملامح التجديد في آيات العقائد
- ما أهم ملامح التجديد في آيات الأحكام
- ما أهم ملامح التجديد في الرد على المخالفين

هيكلة البحث وتقسيماته:

الخطة المرسومة في هذا البحث تتكون من تمهيد و ستة مباحث، وخاتمة، وهي على النحو التالي:

. المقدّمة.

. التمهيد ويتضمن :

١. التعريف بالإمام الماتريدي

٢. التعريف بتفسير تأويلات أهل السنّة

- **المبحث الأول: معالم المنهج التفسيري الماتريدي وضوابطه**
- **المبحث الثاني: ملامح التجديد في التفسير العقدي**
- **المبحث الثالث : ملامح التجديد في تفسير آيات الأحكام**
- **الترجيح بالمنطق العقلي و اللّغة ومقتضى الخطاب وحكمته في تفسيره**

الخاتمة

هذا ما يسره الله لنا في بيان مخطط هذه الدراسة، والتي احسب أنها ستضيف شيئا جديدا في طريقة النظر في التفسير الماتريدي، والذي اعتمد على الأسلوب الكلامي العقلي البديع للذين يحترمون العقل ويقدرون قيمته في الكشف عن مكنونات القران الكريم، ومن الله وحده العون ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد:

التّعريف بالإمام الماتريدي وتفسيره العظيم " تأويلات أهل السنّة"

الإمام الماتريدي:

هو الإمام محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي المتكلم الأصولي من كبار العلماء ينسب إلى منطقة محلة ماترید قرب سمرقند فيما وراء النهر"[١]،الملقب بـ"إمام الهدى" و "إمام المتكلمين، و "مصحح عقائد المسلمين" و "رئيس أهل السنة" وإليه نسبة الماتريدية، مات سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مائة " ٣٣٣هـ" بعد وفاة أبي الحسن الأشعري بقليل وقبره بسمرقند[٢]

ولا نعدو الحقيقة إذا قررنا أن الإمام الماتريدي عمدة لا يشق له غبار في المذهب الحنفي فقد تتلمذ على كبار أعيان المذهب الحنفي كأبي منصور العيّاضي[٣]

---

(١) انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥هـ)،الناشر: مير محمد كتب خانه – كراتشي (٢/ ١٣) وانظر: الأعلام،خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين
الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م (٧/ ١٩)

(٢) الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ١٣) الأعلام للزركلي (٧/ ١٩)

(٣) أحمد بن العباس بن الحسين بن جبلة بن غالب بن جابر بن نوفل بن عياض ابن يحيى بن قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي الفقيه السمرقندي أبو نصر العياضي تفقه على الإمام أبي بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني تلميذ أبى سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني وتفقه عليه جماعة منهم ولداه ذكره الإدريسي فى تاريخ سمرقند وقال كان من أهل العلم والجهاد وكان له ولدان إمامان فى الفقه من أصحاب أبي حنيفة =

والجُوزْجَانِي [1] ونصير بن يحيى[2] وغيرهم...، فلا غرابة أن يكون فقيها مبدعا وأصوليا بارعا، هذا بالإضافة أنه صاحب مذهب عقدي سني انتشر في الآفاق، ومفسّر بديع وبليغ أحدث نقلة نوعيّة في التوسّط بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي كما سيأتي ذكره في المباحث القادمة- إن شاء الله تعالى-.

=شديدان فى المذهب.انظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تأليف: تقي الدين بن عبد القادر الغزي المتوفى(١٠١٠هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة - ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، ج١/ص٨٩

(١) تاج التراجم، زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا السودوني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، المحقق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم، دمشق

الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م (ص: ١١)،أحمد بن إسحاق بن صبح الجُوزْجَانِي. له كتاب" الفروق والتمييز" و كتاب "التوبة" جمع بين علم الأصول وعلم الفقه، واختلف في تسمية جده، ولقب بابي بكر.

(٢) نصير بن يحيى البلخي اجتمع بأحمد بن حنبل وبحث معه روى عنه محمد بن محمد بن سلام. انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ٢)، قال ابن قيماز الذهبي، قال نصير بن يحيى البلخي: قلت لأحمد بن حنبل: ما الذي تنقم على هذا الرجل "ابو حنيفة" ؟ قال: الرأي، قلت: فهذا مالك ألم يتكلم بالرأي؟ قال: " بلى، ولكن رأي أبي حنيفة خلد في الكتب، قلت: فقد خلد رأي مالك في الكتب، قال: أبو حنيفة أكثر رأيا منه، قلت: فهلا تكلمتم في هذا بحصته وهذا بحصته؟ ! فسكت" انظر: مناقب أبي حنيفة وصاحبيه، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، عني بتحقيقه والتعليق عليه: محمد زاهد الكوثري، أبو الوفاء الأفغاني،الناشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن بالهند،الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ (ص: ٤- ٤١)

ومن أشهر تصانيفه– رحمه الله– "شرح الفقه الأكبر المنسوب لأبي حنيفة، "بيان وهم المعتزلة"، "التوحيد"، "مأخذ الشرائع في أصول الفقه".[1]

التعريف بتفسير تأويلات أهل السنّة

يعدّ تفسير الماتريدي المسمّى " تأويلات أهل السنّة" من أجل كتب التفسير وأقدمها، ويكفي صاحبه فخرا أن من كتب في التراجم كصاحب الجواهر المضية وصَفَ تفسير الماتريدي بكلام يكتب بماء الذهب، حيث قال:" محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي من كبار العلماء ... كان يقال له إمام الهدى له كتاب تأويلات القرآن **وهو كتاب لا يوازيه فيه كتاب بل لا يدانيه شيء من تصانيف من سبقه في ذلك الفن**"[2]، وعنوان الكتاب يُظْهِرُ أنّ المؤلف أراد أن يقدّم خدمة جليلة لأهل السنّة في تفسير كتاب الله، أفاد منه أهل التفسير والفقه والعقيدة حيث إن تفسيره موسوعة في مسالك علوم الدّين عامّة، ومرجعًا مهمّا لمعرفة أقوال أبي منصور الماتريدي . والوقوف على أقوال المعتزلة في فهمهم لآيات القرآن ومعرفة كيفيّة الرد عليهم وممّا يدل على أهميّة تفسير الماتريدي،قيام العلماء بدراسته وتدريسه وشرحه ويكفي في ذلك أنّ الإمام علاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي (المتوفى سنة ٥٣٩ هـ) له كتاب سمّه " شرح تفسير التأويلات" يعدّ من أبدع الشروح

(١) انظر: الجواهر المضيئة، مرجع سابق (٢/ ١٣٠ – ١٣١) وانظر: معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت (٣/ ٦٩٢)

(٢) الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ١٣٠)

أسلوبا وأعذبها عبارة وأوسعها توضيحاً ولا يزال مخطوطا يتمنى الباحث أن يصدر هذا الكتاب للضوء في القريب إن شاء الله[١]

وتفسير الماتريدي جاء مطبوعا في عشر مجلدات، صدر عن دار الكتب العلمية في بيروت من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس . بتحقيق الدكتور مجدي باسلوم.

(١) انظر: ميزان الأصول ، علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي (المتوفى: ٥٣٩ هـ)
تحقيق: الدكتور محمد زكي عبد البر الناشر: مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ج١ /٥٢

المبحث الأول

ملامح المنهج التفسيري الماتريدي وضوابطه

بدأت حركة التأليف في التفسير في القرن الثاني الهجري، وبدأ معها جنباً إلى جنب التفسير بالمأثور، والذي كان لا يعدو عن نقل للروايات بأسانيدها وتجميعها وحسب، كتفسير عبد الرزاق الصنعاني وغيره، ثم تدرج التفسير إلى خطوة أخرى تعمد إلى جمع الروايات والتعليق عليها وبعض القراءات وغيرها، وكل ذلك ينصب على الروايات والأسانيد وكان رائد هذه المرحلة هو الإمام شيخ المفسرين ابن جرير الطبري، وبزّ في هذه المرحلة تفسير لا يوازيه فيه كتاب من عصره، ولا يدانيه شي من تصانيف سابقيه كما ما ذكر صاحب الجواهر المضيئة، ذلك هو تفسير " تأويلات أهل السنّة"، وبالرغم من أنّ صيته لم يذع كصيت معاصره، إلى أنّ النّقلة التي أرسى دعائمها علم الهدى ورئيس أهل السنّة الإمام الماتريدي، جعلت تفسيره سفراّ عظيماّ يقوم على منهج تفسيري فريد.

وتتلخص معالم المنهج التفسيري وضوابطه في أمور أهمها:

أولاً: فلسفته في العلاقة بين التفسير والتأويل

من أهمّ ضوابط المنهج التفسيري الماتريدي فلسفته التي ذكرها في مقدمته- التي لم تصل إلينا كاملة حسب اطلاعي- حول العلاقة بين التفسير والتأويل، وهي بحق نقطة الانطلاق نحو التحرر من التفسير التقليدي، والبقاء على النقولات للروايات وتجريد العقل من التفكر في تدبر معاني كتاب الله عز وجل. ذلك التحرر القائم على احترام النقل الموافق للعقل واللغة والسياق وغيرها.

والعلاقة بين التفسير والتأويل التي جاء بها الماتريدي، كانت كواسطة العقد في فهم قوله تعالى " أفلا يتدبرون القرآن"، وجاءت ردّا على كلّ من أنكر التفسير أصلاّ كالإمام احمد وابن تيمية في المقدّمة والزركشي في البرهان، وردّا على من أنكر التأويل وإعمال الرأي كالشاطبي... وغيره.

ومهما كان مقصود احمد وابن تيمية و الشاطبي ومن دافع عنهم كالذهبي والزرقاني– ممّا ليس هذا مقامه– غير أن فلسفة الماتريدي تعدّ قاعدة أصيلة في فهم التفسير والتأويل والتفريق بينهما، وكل من جاء بعد الإمام الماتريدي يحاول أن يفرق بينهما، نجده لا يخرج في الحقيقة عمّا ذكره الإمام رحمه الله تعالى، فما العلاقة بين التفسير والتأويل عند الماتريدي؟

يقول الماتريدي: " قيل: **التفسير**: للصحابة– رضي اللَّه عنهم– و**التأويل** للفقهاء ومعنى ذلك: أن الصحابة شهدوا المشاهد، وعلموا الأمر الذي نزل فيه القرآن، فتفسير الآية أهم لما عاينوا وشهدوا، إذ هو حقيقة المراد، وهو كالمشاهدة، لا تسمح إلا لمن علم، ومنه قيل: من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار؛ لأنه فيما يفسر يشهد على اللَّه به، وأما **التأويل: فهو بيان منتهى الأمر**، مأخوذ من: آل يؤول، أي يرجع، ومعناه – كما قال أبو زيد: لو كان هذا كلام غيره يوجه إلي كذا وكذا من الوجوه، فهو توجيه الكلام إلى ما يتوجه إليه، ولا يقع التشديد في هذا مثل ما يقع في التفسير، إذ ليس فيه الشهادة على اللَّه؛ لأنه لا يخبر

عن المراد، ولا يقول: أراد اللَّه به كذا، أو عنى، ولكن يقول: يتوجه هذا إلى كذا وكذا من الوجوه، هذا مما تكلم به البشر. واللَّه أعلم ما صحته من الحكمة"[1]

وقد نقلت كلام الإمام الماتريدي بتمامه وكماله لأهميته في هذه المسألة، والتي لم تكن مجرد تفريق بين المصطلحين عنده، بل انه طبق نظريته في فلسفة التفسير والتأويل على معظم كتابه فنجده في كثير من المواقع لا يقطع بالتفسير، ويتوقف عنه لأنه يرى أن ذلك يعتمد على الرواية عن الصحابة أهل التنزيل، ومن عاينوا أسباب النزول، وهذا ملحظ دقيق يدل على احترامه للتفسير بالرواية، بل أنه يدل على ورعه في أن يفسّر شيئاً لا يعلمه لأن ذلك من الشهادة على الله ومثال ذلك: تفسيره للزينة التي خرج بها قارون على قومه، يقول رحمه الله : " وقوله: (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ (٧٩) قال عامة أهل التأويل: إنه خرج على بغال شهب، ومعه كذا كذا من الجواري على كذا كذا بغال شهب عليهن من الثياب كذا، وقَالَ بَعْضُهُمْ: إنه خرج على براذين كذا بيض مع كذا كذا غلمان وجواري، ونحو ما ذكروا، **لكنا لا ندري على أي زينة خرج؟ ولكنا نعلم أنه خرج على الزينة التي يخرج أمثاله من الملوك، ولا نفسر أنه كذا على كذا، وكذلك لا نفسر العلم؛ ذكر أنه أوتي له من المال والكنز أنه كان عنده كذا من العلم، واللَّه أعلم بذلك، وليس لنا إلى معرفة ذلك حاجة.**" [2]

---

(١) تأويلات أهل السنة، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، المحقق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م (١/ ٣٤٩)

(٢) تأويلات أهل السنة (٨/ ٢)

ومن هنا ندرك السرّ في **قلّة الإسرائيليات في تفسيره**، وعدم قطعه بوجه التفسير مالم يثبت بالتواتر، لأنّ التفسير شهادة على الله تستلزم التثبّت وإمعان النظر، وهذا ماجعله **يردّ الروايات التي تصطدم ومقام النبوة**، ويشترط لها الأخبار المتواترة يقول في ردّ على من فسّر خيانة امرأة نوح ولوط لزوجيهما عليهما السلام بالزنا: " وذكر بعضهم: أنهما زنيا، فخيانتهما زناهما، وهذا غير ثابت؛ لأن الأنبياء – عليهم السلام – عصموا عما يوجب عليهم [العار والشنار]، والزوج يعير بزنى زوجته وفراشه، وفيه توهم التهمة في أولادهم؛ فدل أن هذا التأويل غير صحيح، وحاجتنا إلى وجود الخيانة منهما دون التفسير، **ولا يجب أن نشهد بهذا إلا بتواتر جاء مزيدًا في الحجة.**" (١)

ندرك من هذا إذاً أنّ التفسير عند الإمام الماتريدي يختصّ بالنّقل المتواتر والصحيح ويقدّم على غيره من وجوه التأويل.

وأمّا التأويل فهو ما وراء الألفاظ من معانٍ تحتاج إلى تدبّر، ويقوم على دعامتين رئيسيتين ذكرهما الإمام الماتريدي وهما:

١. **التأويل: بيان منتهى الأمر.**

٢. **يكون التأويل بتوجيه الكلام إلى ما يتوجه إليه، مع عدم الجزم بأن هذا هو المعنى المراد فحسب.**

وبذلك استطاع الإمام الماتريدي أن يضع منهجا تجديديّا فريداً أفاد منه كل من جاء بعده من أهل التفسير، ولعلّ هذا الملحظ الدقيق استقاه الإمام الماتريدي حسب اعتقادي من خلال قصة ابن عباس و تفسير الصحابة لسورة النّصر، " فعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فقال

(١) تأويلات أهل السنة (١/ ٩٧)

بعضهم: لم تدخل هذا الفتى معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال: «إنه ممن قد علمتم» قال: فدعاهم ذات يوم ودعاني معهم قال: وما رأيته دعاني يومئذ إلا ليريهم مني، فقال: ما تقولون في إذا جاء نصر الله والفتح، ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا حتى ختم السورة، فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وقال بعضهم: لا ندري، أو لم يقل بعضهم شيئا، فقال لي: يا ابن عباس، أكذاك تقول؟ قلت: لا، قال: فما تقول؟ قلت: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه الله له: إذا جاء نصر الله والفتح فتح مكة، فذاك علامة أجلك: فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا. قال عمر: «ما أعلم منها إلا ما تعلم»" [(١)]،فما ذكره ابن عباس يتوافق تماما مع معنى التأويل عند الإمام الماتريدي رحمه الله تعالى.

واختم في هذا المجال الذي عدّه الماتريدي مقدمة لكل من أراد أن يلج هذا العلم، بما ذكره النيسابوري فيمن لا يفرقون بين التفسير والتأويل، يقول رحمه الله :" وقد نبغ في زماننا مفسرون لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتدوا إليه، لا يحسنون القرآن تلاوة، ولا يعرفون معنى السورة أو الآية، ما عندهم إلا التشنيع عند العوام والتكثر عند الطغام، لنيل ما عندهم من الحطام، أعفوا أنفسهم من الكد والطلب وقلوبهم من الفكر والتعب لاجتماع الجهال عليهم، وازدحام ذوي الأغفال ... مفتضحون عند السبر والذواق، زائغون عن العلماء عند التلاق يصادرون الناس

(١) الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى : ٢٥٦هـ)
الناشر : دار الشعب – القاهرة، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧ (٥/ ١٤٩) باب بدء الوحي/ حديث رقم ٤٢٩٤حسب ترقيم فتح الباري.

مصادرة السلطان ... يدرسون بالليل صفحا، ويحكونه بالنهار شرحا، إذا سئلوا غضبوا وإذا نفروا هربوا... حكي عن بعضهم أنه سئل عن الحاقة فقال: الحاقة جماعة من الناس إذا صاروا في المجلس قالوا: كنا في الحاقة"[1]

ثانيا: ومن أبرز ملامح التجديد في تفسير الماتريدي أنّه تفسير بالرواية والدراية على حدّ سواء، ولولا أنّه رحمه الله استغنى عن سند الروايات بالكلية لفاق – حسب اعتقادي– جامع البيان في ذلك، ومع هذا فإنّه مرجع رئيس لا يمكن أن يستغني عنه طالب العلم الدّارس للتفسير بالمأثور، وأمّا من جهة الدراية فيكفينا أنه منح العقل الدور كلّه في تدبّر كتاب الله، فنجده يعتمد على العقل ويستعين به على فهم القرآن، فالنظر العقلي عنده منهج مهم في التأويل، بل إنّ الخبر المخالف للعقل والتنزيل مردود عنده ولو كان صحيحا، ومثال ذلك: " قوله – عَزَّ وَجَلَّ –: (هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) يخرج على وجهين:

أحدهما: هل بقي من أحد يزاد فيَّ فإني قد امتلأت، وليس فيَّ سعة تحتمل غيرهم.

والثاني: (هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) أي: فيَّ سعة عظيمة، فهل من زيادة خلق أمتلئ بها؟ لأن اللَّه – تعالى – وعد أن يملأ جهنم، كما قال: (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ)، فتسأل المزيد من ربها لتمتلئ، واللَّه أعلم بذلك.

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى : ٧٩٤هـ)، المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة : الأولى ، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م، الناشر : دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه

وقال بعض أهل التأويل **بأنها تسأل الزيادة حتى يضع الرحمن قدمه فيها فتضيق بأهلها حتى لا يبقى فيها مدخل رجل واحد، وروي خبر عن أبي هريرة – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – عن النبي – ﷺ – في ذلك**، وأنه فاسد، وقول بالتشبيه، وقد قامت الدلائل العقلية على إبطال التشبيه، فكل خبر ورد مخالفًا للدلائل العقلية يجب رده، ومخالف لنص التنزيل، وهو قوله: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) ثم هذا القول على قول الشبهة –على ما توهموا– مخالف للكتاب؛ لأن اللَّه – عَزَّ وَجَلَّ – قال: (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ)، وعندهم لا تمتلئ بهم ما لم يضع الرحمن قدمه فيها." (١)

وبالرغم من صحة خبر وضع الرحمن قدمه في النّار كما أورد الترمذي (٢) ، غير أن الإمام الماتريدي ردّ الخبر، لأنه يخالف النّظر العقلي والنصوص القطعية فذلك.

ثالثا: استخدام أسلوب "الفنقلة" (٣) في كثير من مواضع تفسيره. وأسلوب المناظرة للمعتزلة من خلال تفسير الآيات العقدية.

---

(١) تأويلات أهل السنة (٩/ ٣٦٢)

(٢) الجامع الصحيح سنن الترمذي، المؤلف : محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، ج٤،ص٦٩١، حديث رقم ٢٥٥٧، قال أبوعيسى هذا حديث حسن صحيح، وقال الألباني : صحيح

(٣) وهذا من قبيل النحتُ وهو نوع من الاختصار في التعبير، وصوغ الكلمة من كلمتين أو أكثر، فقالوا : (سَبْحلَ) من (سبحان الله)، و(حمدل) من (الحمد لله)، و(بَسْمل) من (بسم الله)، و(حوقل) من : (لا حول ولا قوة إلا بالله)، وقالوا: (الفنقلة) من قولهم: (فإن قيل). وقالوا (الفذلكة) من قولهم (فذلك كذا)، وقالوا في النسب إلى قبيلة (عبد شمس): =

استطاع الماتريدي أن ينقل التفسير هذه النّقلة النوعية في أسلوب التأويل القائم على المناقشة والمناظرة المفترضة، وإذا كان كثيرا من أهل العلم يصف صاحب الكشاف بأنه هو الذي جاء بأسلوب الفنقلة في التفسير، فمما لا شك فيه أن الإمام الماتريدي سبقه إلى ذلك بقرون، وأرسى قواعد هذا الأسلوب، وأكثر منه في تفسيره، واضرب لذلك مثالا واحدا يظهر المناظرة الافتراضية التي يستخدمها الماتريدي في تفسيره:وقوله – تعالى –: (مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ) –يدل على أن ما ليس بدين ولم يوصِ به الميت– فإنه لا يخرج من ماله، ويدخل عندنا في هذا الجنس: الحج يكون على الرجل، والنذر، والزكاة، وأشباه ذلك، ليس بشيء منها دين، فإذا لم يوص الميت بها فلا يجب أن تؤدى من التركة إلا أن يُنْفِذَها الورثة، **فإن قال قائل:** هي دين كسائر الديون،**قيل له:** أرأيت إن كان عليه دين وزكاة: يبدأ بالدَّين أو تقسم التركة بالحصص إذا لم يف بذلك كله؟

فإن قال: يبدأ بالدَّين؛ **قيل له:** لو كانت الزكاة دينًا كديون الناس كانت في القضاء.

فإن قال: أجعل الزكاة أسوة في القضاء مع الديون؛ **قيل له:** ما تقول في رجل أفلس وعليه ديون: هل يقسم ماله بين غرمائه؟

فإن قال: نعم؛ **قيل:** فإن كانت عليه زكاة هل يضرب لها بسهم؟

فإن قال: لا؛ **قيل:** كيف ضربت لها بسهم بعد الموت لما قسمت ماله، ولم تضرب لها بسهم في الحياة، إن كانت كسائر الديون بعد الموت؟! فيجب أن

=(عبشمي)، وإلى (حضر موت) : (حَضْرمِيّ). انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة . الأعداد (٨١ – ١٢) (/ ٧)

تكون كسائر الديون في الحياة، إلا أن الزكاة حالة واجبة على من كان عنده مال فحال عليه الحول فاستهلكه، وليس يجوز له تأخير قضاء الدَّين. وفي إقرارك أنك تبدأ بالدَّين قبل الزكاة في الحياة دليل على أنه يجب أن يبدأ بالدَّين قبل الزكاة بعد الموت.....الخ"[1]

والإمام الماتريدي يستخدم هذا الأسلوب في طرح كثير من المسائل البلاغية والفقهية والعقديّة، وقد تتبعت له في ذلك أكثر من تسعين موضعا في تفسيره رحمه الله، وأما استدلاله بالمعقول فما أولعه به! وما أبرعه فيه! فهو فارس هذا الميدان، وسأترك الحديث عن مناظرته للمعتزلة في تفسيره، حيث سيأتي ذلك لاحقا عند الحديث عن التجديد في التفسير العقدي.

رابعاً: ترك الخوض في مبهمات القرآن، والتورّع عن الجزم في التفسير مخافة الشهادة على الله بغير الحق.

وهذا الضابط التزمه الماتريدي في كلّ تفسيره، فكثيرا ما يقول: " فلا نفسر، ولكن نقف؛ مخافة الشهادة على الله."، وهذا ما جعل الماتريدي يقف موقف الوسط بين من التزم الرواية ولم يتعداها إلى غيرها وبين من ترك الرواية بالكلية، وخاض في كثير من المبهمات والتي أدخلت على التفسير الكثير من الافتراءات والكذب، فالإمام الماتريدي يرى أن الخوض في معرفة الأسماء والأماكن والأعداد.... وغيرها لا فائدة فيها، وتُخرِجُ التفسير عن جوهره، ففي قصة أصحاب الكهف، ومكانهم، يقول الماتريدي: " ولكن قد ذكرنا: أنا لا ندري ما الكهف وما الرقيم؟ ذلك بلسانهم، وليس لنا إلى معرفة ذلك حاجة، وهم الفتية اسم

(١) تأويلات أهل السنة (٣/ ٤٩)

الأحداث منهم والشبان، لا اسم المشيخة..." [١] وفي حديثه عن سفينة نوح يقول: " وأما قول أهل التأويل إن سفينة نوح كان طولها كذا وعرضها كذا، فليس لنا بذلك علم ولا حاجة لنا إلى معرفة ذلك، فإن صح ذلك فهو ما قالوا، وقولهم كان لها ثلاثة أبواب وثلاثة أطباق، فذلك أيضًا لا نعرفه، ولا قوة إلا باللَّه." [٢]

وفي قصة موسى والحوت الذي نسيه، يقول الإمام الماتريدي:

" وقول أهل التأويل: إن الحوت كان مشويًّا فأحياه اللَّه، وقَالَ بَعْضُهُمْ: كان طريًّا، ولكن ليس لنا إلى معرفة الحوت أنه كان مشويًّا أو طريًّا حاجة، وهو قادر على أن يحييه مشويًّا أو طريًّا في أي حال كان، واللَّه أعلم." [٣]

هكذا نجد أنّ الإمام الماتريدي لم يشغل نفسه بالحديث عم مثل تلك المبهمات التي لا ينبني على معرفتها فائدة شرعية تذكر، في حين أننا نجد انشغال من سبقه وبعض من جاء بعده بمثل تلك المسائل التي ساعدت على إدخال الوضع في التفسير، وأخرجته عن غايته الحقيقية التي هي الكشف عن مراد الله تعالى حسب طاقتنا البشريّة.

خامساً: توجيه المعنى من خلال اللّغة وسياق الآية : لا يأخذ الإمام الماتريدي بالجانب اللغوي في تفسيره بشكل موسّع ، وإنّما يعتد باللغة عند الحاجة لبيان المعنى المراد، لذلك لم يركّز كثيرا على النحو أو البلاغة وإنّما جعل اللغة والسياق دليلان على صحة بعض الأقوال وردّ بعضها الآخر، فمثلا عند حديثه عن جواز تسمية الشيء باسم سببه عند أهل اللغة يقول: " تفسير قوله: ﴿فَمَا

(١) تأويلات أهل السنة (٧/ ١٤١)
(٢) تأويلات أهل السنة (٦/ ١٣١)
(٣) تأويلات أهل السنة (٧/ ١٩١)

رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ)، أي: ما ربحوا في تجارتهم؛ لأَن التجارة لا تربح ولكن بالتجارة يربح، وقد يسمى الشيء باسم سببه، وهو كقوله: (جَعَلْنَا اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا) والنهار لا يبصر، ولكن بالنهار يبصر، وذلك سائغ في اللغة، جائز تسمية الشيء باسم سببه." (١)

ومن اهتمامه بسياق الآية وبيان المعنى المراد يقول : (وَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا (١٠)، قال أهل التفسير: تأويله: اصبر على تكذيبهم إياك؛ ألا ترى إلى قوله في سياق الآية: (وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ)، فثبت أنه دعي إلى الصبر على التكذيب، وجائز أن يكون منصرفا إلى هذا وإلى غيره." (٢)

(١) تأويلات أهل السنة (١/ ٣٨٩)

(٢) تأويلات أهل السنة (١/ ٢٧٧)

المبحث الثاني
ملامح التجديد في تفسيره العقدي

إن من أهم ما ركز عليه القرآن الكريم ترسيخ العقيدة السليمة في نفوس المؤمنين، وفهم الصحابة الكرام العقيدة من معينها الحقيقي دون تمحّل أو تكلّف، واستمر الأمر إلى أن ظهرت الفرق التي سعر نارها وزاد لهيبها بعد دخول الفلسفات، فكان لا بدّ من أن يكون دور لعلماء التفسير في بيان معاني الآيات العقديّة التي لجأ إليها من أراد أن ينصر مذهبه ولو أدّى ذلك للتعسّف والتكلف، فانبرى الإمام الماتريدي يقرر القواعد العقديّة السليمة من خلال الآيات القرآنية فكان له دور بارز في كبت جماح الاعتزال والرد عليهم، يقول عبد الله المرائي في كتاب الفتح المبين في طبقات الأصوليين: "كان أبو منصور قوي الحجة، فحما في الخصومة، دافع عن عقائد المسلمين، ورد شبهات الملحدين.. [1]

" وبالرغم من ان الإمام – رحمه الله– افرد كتبا في العقائد، من أشهرها "كتاب التوحيد" وفيه قرر مذهبه الماتريدي ، وبيَّن معتقد أهل السنّة في ذلك، وله في الرد على المعتزلة كتاب "رد الأصول الخمسة" وأيضاً في الرد على الروافض "رد كتاب الإمامة لبعض الرافض"، وفي الرد على القرامطة "الرد على فروع القرامطة". إلا أن ذلك لم يثنه عن أن يجعل التفسير العقدي في تأويلات أهل السنة يأخذ حيّزا واسعا، حتى أنّه أطال النّفس في تركيزه على دحض شبه المعتزلة ، وهو في كثير من المواضع لا يكتفي بعرضها مرة واحدة ، بل تراه

(١) الفتح المبين في طبقات الأصوليين، محمد إبراهيم الحفناوي، دار السلام ، مصر ، ط ٤ ، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١١ م، ص٥٦.

يعود إليها مرة تلو المرة ، ليمثّل مرجعا رئيسا في الدراسات القرآنيّة التي اهتمت بالعقيدة الإسلاميّة

ويمكن القول أن الاتجاه العقدي كان سمة بارزة في تفسير تأويلات أهل السنّة

ويمكن إجمال ابرز ملامح التجديد في تفسيره العقدي بأمور أهمها:

١. إن تفسير تأويلات أهل السنّة يعدّ من أوائل كتب التفسير التي أعطت تفسير آيات العقيدة حيّزا واسعا سلك على منواله الكثير من المفسرين ممن جاؤوا بعده ، فلم تكن كتب التفسير من قبل تعرض لآيات الاعتقاد بالطريقة التي عرض لها الإمام الماتريدي في تأويلات أهل السنّة، حيث دخل في تفسيره في معارك مع المعتزلة والروافض ، فيذكر أقوالهم التفسيريّة العقديّة وأدلتهم ونظرياتهم ثمّ يناقشها ويظهر عورها وضعفها ويصحح ذلك بتقرير مذهب أهل السنّة فيها.

٢. التركيز على مفهوم النّص في الآيات العقديّة، كمفهوم الخطاب الخاص بالخالق ، ومفهوم المخالفة، ومفهوم الكناية وغيرها، يقول رحمه الله: " قوله: (جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ) لم يفهم أهل الخطاب بمجيء الحق: الانتقال من مكان إلى مكان، ولا بذهاب الباطل على ما يفهم من مجيء فلان وذهاب فلان، بل فهموا من مجيء الحق ظهوره وعلوه، وفهموا من زهوق الباطل وذهابه: فناه واضمحلاله وتلاشيه، وعلى ذلك لم يفهموا من مجيء الأعراض ما فهموا من مجيء الأجسام والأجساد؛ فعلى ذلك لا يجب أن يفهموا من قوله: (وَجَاءَ رَبُّكَ): الانتقال من مكان إلى مكان؛ وكذلك لا يفهم من قوله: (ثُمَ اسْتَوَى عَلَى العرشِ) استواء الخلق، ولا من نزوله: نزول الخلق؛ على ما لم يفهم مما أضيف إلى الأعراض من الأفعال ما فهموا من

الأجساد والأجسام، بل فهموا من اللَّه غير الذي فهموا من الآخر؛ فعلى ذلك لا يفهم مما أضيف إلى اللَّه تعالى ما يفهم مما أضيف إلى الخلق، بل يتعالى عن أن يشبه الخلق أو يشبهه الخلق في معنى من المعاني، أو في وجه من الوجوه"(١)

ومن أمثلة مفهوم خلاف النّص ما استنبطه من قوله تعالى " ليس كمثله شيء" " يقول: ودل قوله – تعالى –: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ): أنه شيء؛ لأنه نفى عن نفسه المثلية ولم ينف الشيئية، لكن يقال: شيء لا كالأشياء ينفى عنه شبه الأشياء، والشيء إثبات، وفي الإثبات توحيد، ولو لم يكن شيئًا لكان يقول: ليس هو شيئًا؛ دل أنه ما ذكر." (٢)

فمع أنّ الآية يفهم منها نفي المثليّة عن ذاته العليّة إلا أن الإمام الماتريدي وجد فيها معنى الإثبات أن الله شيء لا كالأشياء...

٣- استقلالية شخصيّة الماتريدي في نصرة مذهبه، والرد على المخالفين، ساعده في ذلك انه صاحب المذهب والعارف بدقائقه ومسائله، ومعرفته في كيفية ردّ الخصوم وإبطال دعاويهم، ولا غرابة في أني حصرت للأمام في ردّه على المعتزلة أكثر من ثلاثمائة مسألة ممّا يظهر مدى موسوعيّة الماتريدي وقوّته في محاججة مخالفيه، وكثيرا ما نجده يثبت من خلال تفسير الآية نقض ما عليه المعتزلة فيتكرر في كلامه قول: " الآية ترد على المعتزلة قولهم...، أو الآية تنقض على المعتزلة قولهم " ومع إطنابه في الردود على مخالفيه، إلا انّه أحيانا يعرض لقولهم ويقرر مذهبه ويترك

(١) تأويلات أهل السنة (٧/ ١١)

(٢) تأويلات أهل السنة (٩/ ١١)

للقارئ الحكم على القولين من خلال الآية الكريمة وذلك كقوله " وقوله تعالى: (وَاللَّـهُ لَا يَهْدِي القَومَ الْكَافِرِينَ)،قالت المعتزلة: لا يهدي القوم الكافرين بكفرهم الذي اختاروا، وقلنا نحن: لا يهديهم وقت اختيارهم الكفر، ويهديهم وقت اختيارهم الإيمان." [١]

المبحث الثالث
ملامح التجديد في تفسير آيات الأحكام

من وجوه إعجاز القران الكريم أنه تحدى البشريّة بنظمه وتشريعاته، لنجد ان القرآن الكريم يتقدّم على جميع التشريعات الوضعية على مرّ العصور والأزمنة، فاهتمّ العلماء في دراسة آيات الأحكام من خلال تفاسيرهم آيات الأحكام مركّب إضافي يتألّف من: آيات: جمع آية، والآية العلامة الظاهرة، وحقيقته: كل شيء ظاهر، والجمع آيٌ و آيَايٌ وآيَاتٌ، وقيل لكل جملة من القرآن دالّة على حكم آية، سورة كانت أو فصولا، أو فصلا من سورة، ويقال لكل كلام منه منفصل بفصل لفظي آي، وعليه اعتبار آيات السور التي تعدّ بها السورة [٢] ، والأحكام:

(١) تأويلات أهل السنة (٢/ ٢٥٤)

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ) ، تحقيق : محمد رضوان الداية، الناشر : دار الفكر المعاصر، دار الفكر – بيروت ، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١، ص١٧، وانظر: مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ) ، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا،الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م ج١، ص٢.

جمع حُكم، والحكم، والحُكْمُ مصدر قولك حَكَمَ بينهم يَحْكُمُ أي قضى وحَكَمَ له وحكم عليه. (١)

وآيات الأحكام: هي الآيات الدّالة على الأحكام الشرعيّة العمليّة، والمتعلّقة بمصالح الأفراد والمجتمعات، وهي الأساس الأوّل الذي بُني عليه علم الفقه في الإسلام.

وتعدّدت آيات الأحكام في كتاب الله، يقول السّيوطي: "واختلف العلماء في عدد آيات الأحكام حتى أوصلها بعضهم إلى خمسمائة آية وقال بعضهم: مائة وخمسون، قيل: ولعلّ مرادهم المصرّح به فإن آيات القصص والأمثال وغيرها يستنبط منها كثير من الأحكام"(٢)

ومن المعلوم أن الاهتمام بتفسير آيات الأحكام كان منذ زمن النبي – ﷺ– فهو المرجع في فهم آيات القران وأحكامه، وتتابع اهتمام الصحابة بعد وفاة النبي حتى أنهم كانوا يجتهدون في تفسير آيات الأحكام، وربّما أدى ذلك إلى اختلافهم في فهم الآية كما حدث مع عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، " قال علي وابن عباس في الحامل المتوفى عنها زوجها: تعتد أقصى الأجلين. وكان عمر وزيد بن ثابت وابن مسعود وغيرهم يقولون:

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) ، دار صادر، بيروت، ط١ ، ج١٢، ص١٤

(٢) الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٣٩٤هـ. ج٤، ص٤.

(وضع الحمل) ويقولون: سورة النساء القصرى نسخت أربعة أشهر وعشرا، وكان علي وابن عباس يقولان: لم تنسخ "[1]

ولمّا كان بيان الأحكام من أهمّ مقاصد القرآن، اندفع بعض علماء التّفسير للاشتغال به، فأفردوه في كتب خاصّة تُعنى به؛ فألَّف أبو بكر الجصَّاص الحنفيّ (ت ٣٧٠هـ) كتاب "أحكام القرآن"، وألَّف الكياالهراسى الشافعيّ (ت ٥٠٤ هـ) كتاب "أحكام القرآن"، وألَّف أبو بكر بن العربي المالكيّ (ت٥٤٣ هـ) كتابه "أحكام القرآن"، وكذلك ألَّف أبو عبد الله القرطبي المالكيّ (ت ٦٧١ هـ)ـ كتابه "الجامع لأحكام القرآن "، فقام منهجهم على تفسير آيات الأحكام في القرآن كلّه.

ويرى الباحث ان تفسير تأويلات أهل السنّة، كتاب فريد في ذكر آيات الأحكام على مذهب الحنفيّة، ويفوق ما كتبه الجصّاص الحنفي في ذلك، بل يسجّل له السبق في تفسير آيات الأحكام على المذهب الحنفي الماتريدي ، وان كانا في عصر واحد _ مع اعترافنا أن الإمام الجصاص جعل تفسير آيات الأحكام في كتاب مستقل_ والإمام الماتريدي جمع بين العقيدة والفقه والتفسير، فكان فقيها حنفيّاً متكلما، بل من أعمد الحنفيّة، فكم من مسألة في كتابه أطال النّفس فيها مدافعا عن مذهبه، وإذا كان التفسير العقدي لا تكاد تخلو منه صفحة من كتابه، فإنّه مع ذلك لم يدع آية من آيات الأحكام إلا يعرض لها، ويذهب من خلالها إلى التفريعات الفقهيّة، فيشرح ويؤصل ويرجّح، ممّا يثبت علو كعبه،

(١) الجامع لإحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م دار عالم الكتب، ط٢٣، الرياض، ج٤/ ص١١

ورسوخ علمه في ميدان التفسير الفقهي، ويمكن إجمال ابرز ملامح التجديد في تفسير آيات الأحكام عند الماتريدي، والتي أفاد منها أصحاب المذهب الحنفي، وكل من حنا نحو التفسير الفقهي، وذلك بما يلي:

١. عنايته بالاستنباطات الفقهيّة والقواعد الفقهيّة من خلال النّص القرآني، ويزيد احيانا بذكر بعض الحِكَمِ التي تستنبط من الآية، فمثلاً يقول في قوله: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى. . .) الآية.: **وفي الآية دليل** جواز المناهدات والمؤاكلات في الأسفار وغيرها حيث أباح لهم المخالطة بأموال اليتامى. فإذا احتمل ذلك مال الصغار من اليتامى فاحتماله في مال الكبير أشد؛ إذ مال الكبر يحتمل الإباحة والإذن، ومال الصغير لا، **وفي الآية دليل** جواز القليل من المعروف واليسير منه في ملك الصغير، واحتماله ذلك؛ لأنه – جل وعز – أباح لهم المخالطة مع اليتامى على العلم في الاستيفاء مبلغ الكبير بل يقصر عنه، **وفيه دليل** أن علة الربا ليس هو الأكل، على ما قاله بعض الناس، ولكن هو الكيل والوزن؛ لأنه أباح لهم المخالطة في المأكول من الطعام والمشروب من الشراب، على غير كيل ولا وزن، على العلم بقصور الصغير عن الاستيفاء قدر الكبير وبلوغه مبلغه، فلو كان علته الأكل لكان لا يبيح لهم أكل الربا؛ فدل أن علته ليس الأكل، ولكن هي الفضل عن الكيل أو الوزن في الجنس، **وفيه دليل** جواز بيع الثمرة بالثمرتين لخروجه عن الكيل، وهكذا كل شيء خرج عن الكيل والوزن، لترك للناس مكايلته وموازنته، وإن كان كيليا يجوز بيع واحد باثنين. واللَّه أعلم، **وفيه دليل** أن لا بأس بأن يؤدب الرجل اليتيم بما هو صلاح له. وذلك كما يؤدب ولده وأن يعلمه بما فيه الاعتياد لمحاسن الأخلاق والتوسيع، كما أمر بالصلاة إذا بلغ سبعًا، والضرب عليها إذا بلغ عشرًا اعتيادًا. ألا ترى أنه روي في الخبر: " شر الناس الذي يأكل وحده ويشرب وحده ". وفي

المخالطة التخلق بالأخلاق الحسنة، وفي تركها التخلق بالأخلاق السيئة، والاعتياد بعادة السوء." (١)

وهكذا يستطرد في الاستنباط، فاستنبط – رحمه الله- أربعة أحكام في آية واحدة، وأضاف إليها فائدة أخلاقيّة، وما ذلك إلا دليل واضح على تعمّق الماتريدي بهذا العلم، وقدرته الواسعة في ذلك، وهذا مطّرد في تفسيره تأويلات أهل السنّة.

٢. **ذكره المذاهب الفقهيّة الأخرى، والتفريعات التي قد لا تخدم المفسّر ولكنها تخدم المذهب الحنفي بشكل مباشر، فمثلاً في مسألة الرمي على الكفار الذين تحصّنوا بالمسلمين، يورد الأقوال ويعددها،** فيقول: "هل يباح الرمي على حصون المشركين إذا كان فيها أسارى المسلمين وأطفال المسلمين، وإحراق الحصون أو الرمي على الكفار الذين تترسوا بأطفال المسلمين؟ **قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومُحَمَّد وزفر والثوري:** لا بأس برمي حصون المشركين وإن كان فيهم أسارى المسلمين وأطفالهم، ولا بأس بأن يحرقوا الحصن ويقصدوا به المشركين دون المسلمين، وكذلك إحراق سفينة الكفار إذا كان فيها أسارى المسلمين،**وقال مالك:** لا يحرق سفينة الكفار إذا كان فيها أسارى المسلمين،**وقال الأوزاعي:** إذا تترس الكفار بأطفال المسلمين، لم يرموا، ولا يحرق الحصن، ولكن لا بأس بأن يرمى الحصن بالمنجنيق، ونحو ذلك،**وقال الشافعي:** لا بأس بأن يرمى الحصن وفيه أسارى وأطفال المسلمين، ولو تترسوا بهم فله قولان...."(٢)

---

(١) تأويلات أهل السنة (٢/ ١٢١)

(٢) تأويلات أهل السنة (٩/ ٣١)

٣. دفاعه عن مذهبه الحنفي، ممّا جعله يحدّ في الكلام على مخالفيه ، ويصدر عنه شدّة في العبارة عليهم فمثلا يقول عن الشافعي لأنه لم يشترط ذكر اسم الله على الذبيحة: دل قوله: (لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ) أن ذكر اسم اللَّه من شرط الذبيحة، حيث ذكر اسم اللَّه ولم يذكر الذبح، ففهموا من ذكر اسم اللَّه الذبح؛ دل أنه من شرط جوازه وحله، **سوى الشافعي فإنه لم يفهم ما فهم الناس والأمم جميعًا**، حيث لم يجعل ذكر اسم اللَّه من شرط الذبيحة." [١] ومع اجلاله لأبي حنيفة وصاحبيه وترضّيه عليهم كلّما ذكروا إلا انه، لا يمنع ذلك من مخالفتهم وان كان ذلك قليل جدا، ومثاله عند ذكر عدم اشتراط أبو يوسف التتابع في صيام الظهار يقول: " ما ذهب إليه أبو يوسف – رحمه اللَّه – من حمل الآية على بيان الوقت لا يصح؛ لأنا لو حملنا تأويل الآية على الوقت نفسه، لا فائدة تقع في الآية؛ لأن معرفة وقت ذلك ثابتة بدلالة العقل" [٢]

(١) " تأويلات أهل السنة (٧/ ٤١٧)

(٢) تأويلات أهل السنة (٩/ ٥٦١)

المبحث الرابع
الترجيح بالمنطق العقلي و اللّغة ومقتضى الخطاب وحكمته في تفسيره

يقصد بالترجيح " إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر"[١]، "مشارق وأصل الترجح والرجحان الثّقل والميل"[٢]، والإمام الماتريدي تميّز باهتمامه في تفسيره بترجيحات السياق والمنطق العقلي، ومع عنايته بالآثار وبعض الروايات الا أنّه لا يسلّم لها في الغالب.

- **ومن ترجيحاته اللّغويّة والنحويّة –وإن كانت قليلة–** " قوله تعالى: (كانَ مِنَ الجِنِّ)، ولم يقل من الملائِكة فَدَلَّت هذه الآياتُ أنه لم يكن من الملائكة. ثم قال في قوله: (فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ): إنه قد يجوز الاستثناء من غير نوع المستثنى منه؛ نحو ما يقال: دخل أَهل الكوفة هذه الدارَ إلا رجلًا من أَهل المدينة. وذلك جائِز في اللّغة. ويستدل بالاستثناء أن الأَمر كان عليهم جميعًا في الأَصل، وكان الأَمرُ بالسجود له وللملائِكة جميعًا؛ كقوله: (ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ)، دل أَن كان هنالك أَمر للناس بالإفاضة، فكذلك الأَول، واللَّه أعلم." [٣]

---

(١) التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق : إبراهيم الأبياري، الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت، (ص: ٧٨)

(٢) الأنوار على صحاح الآثار، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي
دار النشر : المكتبة العتيقة ودار التراث، (١/ ٢٨٢)

(٣) تأويلات أهل السنة (١/ ٤٢٤)

- **وأما استدلاله بالمعقول فما أولعه به! وما أبرعه فيه! فهو فارس هذا الميدان، ففي مسألة نسخ الشرائع مثلاً، جعل الإمام الماتريدي العقل هو الحكم** في ذلك فما اتفق مع العقل يعدّ نسخا وإلّا فلا، يقول في قوله تعالى: " وقوله: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (١١٥)اختلف أهل التأويل: قَالَ بَعْضُهُمْ: الآية في استغفار المؤمنين للمشركين وقَالَ بَعْضُهُمْ: الآية في نسخ الأحكام والشرائع التي تحتمل النسخ ... **وأصله: أن كل ما كان في العقل امتناع نسخه فإنه لا يرد فيه النسخ، وكل ما كان في العقل لا امتناع على نسخه فإنه يجوز أن يرد فيه النسخ.**" [١]

وفي قوله تعالى : " (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ. . . الآية)، يقول الماتريدي: وإلى هذا يذهب عامة أهل التأويل، لكنه بعيد؛ إذ ينسبون رسول اللَّه – ﷺ – إلى أوحش فعل وأفحشه ما لو كان فيه إسقاط نبوته ورسالته؛ إذ لا يحتمل أن يكون النبي – ﷺ – يقرب أعداءه ويدني مجلسهم منه، ويبعد الأولياء، هذا لا يفعله سفيه فضلا أن يفعله رسول اللَّه المصطفى على جميع بريته، أو يخطر بباله شيء من ذلك، وكان فيه ما يجد الكفرة فيه مطعنا يقولون: يدعو الناس إلى التوحيد والإيمان به والاتباع له، فإذا فعلوا ذلك وأجابوه طردهم وأبعد مجلسهم منه، **هذا لعمري مدفوع في عقل كل عاقل**"[٢]

- **ومن امثلة تقديمه ما يقتضيه حكمة الخطاب على ظاهره، وجعله دليلا على معرفة الخاص من العام في الآية،** قوله: " وفيه دلالة أن ما يفهم من هذه الآيات من عموم أو خصوص ليس يفهم بظاهر الخطاب؛ ولكن بما توجبه

(١) تأويلات أهل السنة (٥/ ٤٩٤)

(٢) تأويلات أهل السنة (٤/ ٩١)

الحكمة، فإن أوجبت عمومها أجروها على عمومها، وإن أوجبت تخصيصها أجروها على ذلك، والذي يدل على ما وصفنا أنه قال: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ)، وهذا مخرجه في الظاهر على العموم، ولكنه لما قال: (تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ)، معلوم أن الذي كان يلقي بالمودة خاص لا كل المؤمنين، فكان يجب أن يكون مجراها على الخصوص؛ لما بين في سياق هذه الآية، ولكن الحكمة توجب تعميم هذه الآية؛ لأنه لو قال لواحد: (لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ) كان هذا الخطاب لازمًا للكل بما توجبه الحكمة، أنه إذا علم من أحد عداوته ألا يتخذه وليا"[1] **فجعل حكمة الخطاب يدلّان على عموم الآية رغم أن السياق وظاهر الخطاب يدلّان على خصوصها، وهذا ملحظٌ دقيقٌ عند الإمام رحمه الله تعالى.**

(١) تأويلات أهل السنة (٩/ ٦٧)

الخاتمة:

بعد البحث في موضوع ملامح التجديد في تفسير الماتريدي، وتناول نماذج من تفسيره رحمه الله، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن أن نجملها فيما يأتي:

١. إن تفسير الماتريدي يعد من التفاسير التي لا يستغني عنها أهل التفسير والفقه والعقيدة جميعاً لأنّه يعدّ موسوعة في علوم الدّين
٢. إن تفسير الماتريدي يعدّ نقلة نوعيّة في طريقة التفسير من الروايات إلى الجمع بين المأثور والمعقول بطريقة فريدة لا تجدها قبل الماتريدي
٣. ويوصي الباحث العلماء وطلبة العلم الشرعي مزيداً من الاهتمام بتفسير الماتريدي دراسة وتحليلاً.
٤. ضرورة إجراء المزيد من تحقيق المخطوطات التي تتعلق مثلاً بشروحات لتفسير الماتريدي .

المراجع: (حسب اسم المؤلف الأبجدي)

- الجامع لإحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م دار عالم الكتب، ط٢٣، الرياض
- تأويلات أهل السنة، أبو منصور الماتريدي محمد بن محمد بن محمود، (المتوفى: ٣٣٣هـ)، المحقق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى : ٧٩٤هـ)، المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة : الأولى ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، الناشر : دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه
- خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م
- الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تأليف: تقي الدين بن عبد القادر الغزي المتوفى(١٠١٠هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة - ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، ج١/ص٨٩
- تاج التراجم، زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا السودوني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، المحقق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

- التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ) ، تحقيق : محمد رضوان الداية، الناشر : دار الفكر المعاصر، دار الفكر – بيروت ، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١، ص١٧
- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ) ، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا،الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥هـ)،الناشر: مير محمد كتب خانه – كراتشي
- مناقب أبي حنيفة وصاحبيه، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، عني بتحقيقه والتعليق عليه: محمد زاهد الكوثري، أبو الوفاء الأفغاني،الناشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن بالهند،الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ
- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت
- ميزان الأصول ، علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي (المتوفى: ٥٣٩ هـ) تحقيق: الدكتور محمد زكي عبد البر الناشر: مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق : إبراهيم الأبياري، الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت

- الأنوار على صحاح الآثار، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي دار النشر : المكتبة العتيقة ودار التراث
- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) ، دار صادر، بيروت، ط١
- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى : ٢٥٦هـ)، الناشر : دار الشعب – القاهرة، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧
- الفتح المبين في طبقات الأصوليين، محمد إبراهيم الحفناوي، دار السلام ، مصر ، ط ٤ ، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١١ م
- الجامع الصحيح سنن الترمذي، المؤلف : محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة . الأعداد (٨١ – ١٢)